

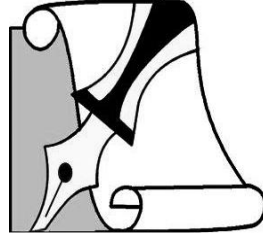


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حفلت الفترة الماضية بمحاولات حكومية حثيثة لإثبات جدتها في الإصلاح الذي يطلبه الخارج والذي لا مساعدات من دونه.

وكان آخر تلك المحاولات إقرار موضوع التحقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، والتي وصفها رئيس الحكومة حسان دياب بالقرار التاريخي، والذي تلا إقرار تعيين مجلس ادارة لشركة كهرباء لبنان.

هي محاولات جادة وتعبّر عن رغبة حثيثة في خضم معارك ضد الحكومة من داخلها وخارجها، ما أظهرها عاجزة وفاشلة في إحداث كوة في جدار الأزمة المالية والاقتصادية والمعيشية المتفاقمة بفعل فلتان سعر صرف الدولار في السوق السوداء بلا حسيب أو رقيب واستمرار الارتفاع الجنوني في الأسعار، والذي تكاد السلة التي قالت الحكومة أنها دعمتها عبارة عن شبح إذ لم يلمس المواطنون انحفاضا ملموسا في أسعار المواد المدعومة.

لكن واقع الحال أن المنظومة السياسية المالية في البلد، والتي تعمل الحكومة على معالجة مراكمتها منذ نحو 30عاما، عملت بكل قواها لإفشال مشروع استعادة الأموال المنهوبة والمهربة خلال فترة منع المودعين من الحصول على أموالهم، كما أنها تسعى إلى انتشار أي استرداد للهدايا التي أعطيت لها من خلال ما سمي الهندسات المالية، والتي تخطت 30مليار دولار على حساب المودعين العاديين.

هذا الأمر يبدو واضحا في نظر صندوق النقد الدولي الذي وافق على أرقام خطة الحكومة حول الخسائر المالية، إلى حد أنه هدد بالتوقف عن المفاوضات إذا لم يقر بها مصرف لبنان وإذا لم تتوقف اللجنة النيابية عن الإصرار على تغييرها، مع العلم أن خطة الحكومة حددت خسائر مصرف لبنان المركزي بـ 121 ألف مليار ليرة بينما حددها صندوق النقد بـ

171 ألف مليار، أي بزيادة 50 ألف مليار ليرة منذ أن تسنى له الإطلاع على أرقام المصرف المركزي المحجوبة عن الحكومة.

على أن هذه الخطة خضعت بفعل الأمر الواقع وقوى الخصوم إلى تعديلات كبيرة يتردد أن الصندوق أصبح في وارد قبولها. وقد برزت مؤشرات لناحية التوصل إلى خطة مشتركة بين الحكومة ومصرف لبنان والمصارف، وآخرها الكلام المنقول عن وزير المال غازي وزني الذي توقع أن تنجز هذه الخطة خلال أسبوعين، بالإضافة إلى توافق على إعادة الهيكلة المالية والمصرفية.. وهو ما سيسهل المفاوضات مع صندوق النقد الذي ترتبط به المساعدات الأخرى.. لكن هذا الأمر دونه صعوبات.

على أنه وبرغم كل الصعاب، خطت الحكومة خطوة إلى الأمام على صعيد قبول الاستعانة بشركة للتدقيق الجنائي هي شركة ألفاريز أند مارسال، وشركتي كيه. بي. إم. جي وأوليفر وإيمان إجراء تدقيق مالي. وهو مطلب أصر عليه رئيس الجمهورية ميشال عون ودعمه فيه رئيس الحكومة حسان دياب على أن تأتي نتائجها ضمن مهلة أقصاها ثلاثة أشهر (إذا صفت النيات)، وساعتئذ يبنى على الشيء مقتضى الإداري والقانوني.

وعلى هذا الصعيد، فقد عبّد لقاء الرئيس نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في عين التينة، الطريق أمام التوجه نحو العودة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي على اعتبار أن العواقب المتوقعة لناحية فقدان الثقة دولياً نتيجة فشل المفاوضات، لا تقل خطورة عن الاتفاق مع الصندوق بل تفوقه.

وعلى ما تظهر التغييرات الأخيرة التي تتكشف تباعاً، فإن لقاء عين التينة كان نقطة التحول، بعد أن اتفق الرجلان على مجموعة من الخطوات، من بينها تكليف شركة التدقيق الجنائي

وموضوع السكانر للحدود. إذ إن هذا الأمر بالنسبة إلى الصندوق، هو إظهار لنية الإصلاح، التي تمثل واحدا من شروط التفاوض، إضافة إلى إقرار قانون الكابيتال كونترول. وبمعزل عن مطالب صندوق النقد التفاوضية، فإن السيطرة المطلوبة على سعر الليرة غير ممكنة من دون إقرار القانون المذكور، حسب خبراء متابعين يشيرون إلى أنه مع مرور الأيام فإنه لا يزال في استطاعة الشركات والمصارف، تهريب الأموال إلى الخارج.

كما عبّد اللقاء استدعاء شركة لازارد مجددا للعمل على الخطة، وسط هجوم حاد من المصارف عليها. ومن المنتظر أن تشهد الفترة المقبلة ورشة بهدف توحيد الأرقام واعتماد تلك التي تتبناها الحكومة بدعم من مجلس النواب، من أجل العودة إلى التفاوض مع صندوق النقد. ويسعى الفريق المحيط برئيس الحكومة إلى تأمين التوافق على أرقام الخطة بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها.

وهذا الإجراء، حسب متابعين ماليين، يزيل الغموض والالتباس عن كل الحسابات، لتحدد الدولة بناء على وضوح الرؤية المالية وكيفية دخول الأموال وخروجها، الوجهة التي ستسلكها لتصحيح المسار وإعادة تنظيم هذه الحسابات، وكيفية تعويض الخسائر إذا وجدت، لكنه يفقد معناه نهائيا إذا اتخذت السلطة من هذا الأمر سلاحا للانتقام العشوائي من جهات معينة وهو ما يستند عليه المعارضون لشن حملة على موضوع التدقيق علما أن هذا بالفعل ما يخشى منه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رغم أن هناك نية لتوسيع التدقيق خارج إطار المصرف. على أن مآخذ معارضي ذلك يركزون تحفظهم حول إمكانية أن تكون الشركة المختارة للتدقيق الجنائي، مارسال ألفاريز، ليست متخصصة في هذا المجال، علما أنها كانت قد عرضت نفسها لتأخذ مكان الشركة الاستشارية المالية للبنان لازارد، قبل أن يرسو الاختيار على الأخيرة.

كما أنها تفتقر إلى صلاحية مساءلة موظفي مصر لبنان الذين يحتفظون بمرجعيتهم وهي حاكم المصرف، كما أن عليها العودة إلى ملايين الكتابات الوثائقية حول مهمتها ما يتطلب وقتا طويلا، ناهيك عن سؤال حول ماهية القضاء الذي سيحاسب وما إذا كان قادرا أصلا على المحاسبة في مواجهة القوى السياسية التي قد تكون متورطة.

لكن نظريا، تؤكد أوساط حكومية مسبقا بأنه، بناء على نتائج التدقيق، سيدخل كثيرون إلى السجون. وإن فتح التحقيق الجنائي في مصرف لبنان سيؤدي حتما إلى التدقيق الشامل في سائر المؤسسات، إذ أنه سيفتح النوافذ والأبواب في اتجاه كل شيء، بمعنى أن كل قرش دخل إلى مصرف لبنان وخرج منه سيبين التدقيق كيف دخل وكيف خرج وإلى أين خرج.

وما يميز هذا التحقيق عن ذلك المالي البحت، أنه سيدخل في تفاصيل التفاصيل، ويفتش عن أسباب الخسائر، ومن تسبب بها ولماذا، و أنه سيمسك بخيوط كل ما حصل في البلد ويعرف كل مسارات المال ويلاحقها. وتذهب هذه الأوساط إلى اعتبار أن هذا التدقيق هو المفتاح الأساسي لاسترداد جزء مهم جدا من الأموال المنهوبة والموهوبة، ما يعني الخطوة الأولى نحو مرحلة جديدة في البلد عنوانها الوضوح، وفي ضوء التقرير التي ستعده الشركة المعنية بالتدقيق حول نتائج ما توصلت إليه، ستتخذ الحكومة الإجراءات الواجبة عليها في هذا الشأن، والتي توجب حتما على كل من نهب مالا، مهما كان حجمه، أو وهب مالا مهما كان حجمه، أن يعيده.

طبعا يبقى ذلك في الإطار النظري في مواجهة منظومة ودولة عميقة عمرها يزيد عن 30 عاما ويعود بعضها إلى ما قبل ذلك. لكن يجب التسجيل أنه بعد ساعات على موافقة

الحكومة على الخطة، سارعت السفارة الأميركية في لبنان دوروثي شيا إلى السرايا الحكومية حيث التقت دياب.

وربط البعض الزيارة بمخاوف من استهداف مباشر ومتجدد لحاكم مصرف لبنان، مع تسجيل تحليل راج في البلاد حول ليونة أخيرة حيال لبنان في ما خص قانون قيصر وحديث عن استثناءات أميركية للبنان في هذا المجال، وتحديدًا في مجال التصدير، علما أن أوساط دياب تلفت إلى أن المؤشرات الأميركية تتزايد حول مساع أميركية تبذل مع الدول الصديقة والشقيقة لمساعدة لبنان.

ومن ناحيته، يبدو أن سلامة في صدد خوض معركة في وجه التدقيق الجنائي إذ بدأ باللجوء إلى استخدام ورقة القانون، وتسريب أخبار عبر وسائل إعلام عن أن استقلالية المصرف المركزي، بموجب السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف، تحول دون تزويد هذه الشركات بأي معلومات.

وهو بات يعتبر نفسه، بعد تكليف الشركات الثلاث، تحت الحصار، مع شعوره بتلاشي مظلة الحماية التي كانت تؤمنها المؤسسات الدولية له، إذ إن صندوق النقد يطالب بالتدقيق ويشدد عليه، وينظر بسلبية إلى أداء سلامة والمصرف المركزي كما ظهر جليا في الاجتماعات التي عقدها وفد الصندوق مع الحكومة اللبنانية للبحث في خطتها الإصلاحية، فضلا عن تراجع حظوة سلامة لدى مؤسسات إعلامية متخصصة بالقضايا المالية والنقدية. ونشير هنا إلى أن صحيفة فايننشال تايمز ذكرت أخيرا إلى أن سلامة الذي يتمتع بحماية داخلية سياسية وطائفية ومالية ربطا بالمصالح التي كان يؤمنها للطبقة الحاكمة، عزز بشكل تعسفي أصول مصرف لبنان بما لا يقل عن ستة مليارات دولار، عبر استخدام إجراءات محاسبية غير تقليدية، فيما كان النظام المالي في لبنان على طريق الانهيار.

على أنه وفي محاولة قد تكون أخيرة من قبل المصارف لمنع إقرار الخطة، عاد خلاف كان

كامنا بين جمعية المصارف وشركة لازار المعنية بالخطة الحكومية، إلى الظهور. وقدم البعض مخرجا مؤداه توحيد أرقام الخسائر وفق منهج جديد اعتمد في سلسلة الإجتماعات الأخيرة، وينطلق من مقارنة جديدة لأرقام الخسائر بالاستناد إلى معادلة جديدة لم تطبق من قبل. وذلك عبر شطب ديون الدولة اللبنانية بالعملة الوطنية لدى مصرف لبنان، والتي تقدر بخمسين تريليون ليرة لبنانية هي قيمة الدين المترتب على الحكومة لدى مصرف لبنان. ثم توفير البديل ليتساوى الدين العام مع المدخول القومي، وهو أمر يفرض توفير البديل لدى مصرف لبنان من السندات من أصول الدولة وممتلكاتها بالقيمة عينها، وقد يكون من القطاعات المنتجة لديها كالاتصالات أو المرفأ أو أي مؤسسة أخرى. ثم إنشاء الصندوق السيادي لاستيعاب صيغة الحل رغم الصعوبات التي تحول دون إنشائه بسرعة، بسبب الحاجة إلى تقدير قيمة المؤسسات التي ستكون بتصرفه لتبلغ موجوداته المبلغ المطلوب والمحدد بـ 50 تريليون ليرة لبنانية.

على أن كل ذلك يتطلب وقتا إذا كانت النية جدية نحو تنفيذه، لكن يجب التسجيل هنا أن الحكومة تتمسك بمواقفها من احتساب الخسائر من جهة والمصرف المركزي وجمعية المصارف من جهة أخرى، بحيث أنه لم يتم التفاهم بعد على أي نقطة عالقة من سلسلة العقبات المتعددة.. برغم مداهمة الوقت والعين الدولية الشاخصة على لبنان. .. وفي ظل الكباش الحاصل اليوم، يبدو أن الحكومة تتقدم بالنقاط على المصارف من دون حسم الصراع.

زيارة لودريان

في خضم كل ذلك جاءت زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان للبنان التي كانت البلاد تنتظرها.

وهي جاءت لافتة في مضمونها كما ذات دلالة في توقيتها إذ إن باريس تحتفظ باهتمام خاص بلبنان وتعتبر نفسها الراجعة الأساس لإنشائه وحمائته كما أنها انتدبته طويلا.

الرسالة الفرنسية لا لبس فيها بالنسبة إلى لودريان الذي يعبر ذاتيا عن اهتمام شخصي بلبنان، وهو الركن الذي لا يتزعزع في حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون وسياسته الخارجية وتولي قبلها وزارة الدفاع في عهد الرئيس فرانسوا هولاند حتى ان اسمه طرح لرئاسة الحكومة.

ويجمع المهتمون بسياسة فرنسا تجاه لبنان على عدم تخليها عن هذا البلد في هذه اللحظة الدقيقة التي يمر فيها والتي يخوض خلالها معركة مصير في ظل أزمته الكارثية. وللزيارة منح متعددة لإظهار فرنسا الدعم الدائم للبنان على رغم أن ثمة معلومات بأن الوزير الزائر لم يحمل مبادرة ما بل كان يريد تلقي أجوبة مقنعة على أسئلته وكان متشددا طيلة جولته وحتى غاضبا.

على أن أهداف الزيارة كانت سياسية وتربوية. وفي الشق الثاني هو قدم مساعدات إلى المدارس الفرنسية والبعثة العلمانية الفرنسية في لبنان التي حظيت بدعم مالي يتعلق بالمدارس بلغ 15 مليون يورو لـ 48 مدرسة و 22 ألف تلميذ وأهالي التلامذة في المدارس ذات التوأمة مع المدارس الفرنسية من دون أن تكون تابعة مباشرة الى فرنسا بل للمنظومة الفرنكوفونية، وذلك في إطار مساعدات مقرر مبلغها بـ 50 مليار يورو كما تردد.

تود باريس الانطلاق من الباب التربوي لتقديم الدليل الجدّي والملموس على دعم البلد الذي يشكل المرتكز الأساس لها في المنطقة وهي التي تولي بلدان الفرنكوفونية أهمية قصوى.

والتقى لودريان الرؤساء الثلاثة ووزير الخارجية والبطريك الماروني وجهات فرنكوفونية من دون لقاءات مع الأحزاب السياسية كي لا يواجه رسالة يخطيء الجانب الأميركي في تفسيرها عبر لقاء حزب الله، الذي كان في اجواء زيارته مؤسسة عامل في حارة حريك.

أما بالنسبة إلى لقاء الراعي، فهو كان محددًا بغض النظر عن ماهية الموقف الأخير للراعي حول حياد لبنان رغم أن الوزير الفرنسي بارك مسألة الحياد المثيرة للجدل. فالزيارة تتعلق ببروتوكول قديم مع لبنان والعلاقة المميزة مع البطريكية المارونية التي تجري قداسا سنويا على نية فرنسا.

في الجانب السياسي، وهو الأهم للبنان، أكمل لودريان ما بدأه في مجلس الشيوخ الفرنسي حيث توجه إلى المسؤولين الرسميين بأن "ساعدونا لكي نساعدكم". وفي إطار سياسة فرنسا، قامت قبل فترة برعاية مؤتمر الدول المانحة الذي يتعلق بموظفي القطاع العام في الدول الفرنكوفونية، في موازاة إجراءاتها قبل فترة إجتماعا عبر الإنترنت مع رئيس الحكومة حسان دياب ومجموعة من الوزراء المعنيين بمؤتمر سيدر.

سبق ذلك زيارة لودريان علما أن ما تم إقراره على صعيد مبلغ الـ 11مليار يورو في سيدر قد لا يكون ثابتا اليوم مع تغير الأولويات لدى الخارج، لكن سيكون هناك ضخ أولي لثلث هذا المبلغ أو لنصفه وفقا للأولويات التي استجبت بعد الاشكاليات السياسية اللبنانية وتفاقم الوضع المعيشي وهبوب وباء كورونا في ظل الانفجار الكارثي إجتماعيا. على أن ذلك طبعا شرطه إصلاحات جذرية وبنوية في كثير من القطاعات في الوقت الذي تستمر فيه الامور في الدولة اللبنانية قائمة في شكل عام على الوعود. فلا مساعدة مهما كانت متواضعة في حال عدم وجود بداية إصلاحات ملموسة من قبل الدولة اللبنانية، وهو ما يطالب به المجتمع اللبناني أيضا منذ زمن.

وفي لقائه مع الضيف الفرنسي، أطلعته رئيس الجمهورية ميشال عون على الخطة الإصلاحية والصعوبات التي تعترضها، مؤكدا له جدية لبنان بعد إقرار بندي شركتي التدقيق الجنائي المالي والسكانر لضبط عمليات التهريب عبر الحدود، وهما تبعا تعيين مجلس إدارة لشركة كهرباء لبنان ما يعني تصميمًا على المضي في الإصلاحات، تضاف تلك القرارات إلى الوفاء بكل ما وعدت به الحكومة في بيانها الوزاري، وصولًا إلى التعيينات المالية، حسب المتابعين للزيارة.

وعلم أن الجانب اللبناني أكد على التمسك بالقرار 1701، والإبقاء على قوات اليونيفيل وعدم التعديل في مهامها وفق ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأميركية انسجامًا مع موقف العدو الإسرائيلي. كذلك أكد على وجوب تضافر جهد دولي حثيث لوقف الخطة الاسرائيلية بضم أراض في الضفة الغربية في فلسطين المحتلة، مبدئيا قلقا بالغا وتخوفا شديدا من أن تترد هذه الخطوة الاسرائيلية بأثار شديدة السلبية ليس على مستوى القضية الفلسطينية، بل على مستوى لبنان، وتتمثل أخطر تجلياتها في تهجير فلسطينيي الضفة الغربية في اتجاهه. على أنه وفي ظل تعثر لبنان في ظل عدم سداده لمستحقات اليورو بوند، فإن لودريان والدول المانحة يريدون التأكد من استرداد الأموال وإيفاء القروض بالتوازي مع نقاش مثمر مع صندوق النقد الدولي. علما أن هناك شعور ايجابي خارجي بعد قبول لبنان بتلك المفاوضات على إثر لغط حول موضوع الصندوق وهو ما يجب البناء عليه ليصبح ملموسا، ويقول المسؤولون الفرنسيون إن الكرة هي في ملعب الحكومة والدولة ويجب عدم المماطلة بعد اليوم لأن هذا الأمر ضد مصلحة لبنان، علما أن مسؤولية كبيرة تترتب على الحكومات السابقة، مع تسجيل حادثة عمر الحكومة الحالية والتحدي الكبير الذي واجهته مع كورونا الذي يتخذ اليوم جدية كبيرة وتحديا خطيرا.

ولفرنسا التي تستطيع فتح الباب أمام لبنان للمساعدات الأوروبية والدولية، مصلحة في عدم خراب لبنان كونه الممر التاريخي للتواجد الفرنكوفوني في المنطقة كما أن الوجود اللبناني مؤثر وحصل على مكانة هامة في فرنسا، كما يشير المهتمون في الشأن الفرنسي.

كما أبلغ لبنان الفرنسيين مطلباً مقابلاً موجهاً إلى المجتمع الدولي، يتمثل في مساعدته في مواجهة قضية النازحين السوريين الذين يكفون لبنان أموالاً طائلة هو غير قادر على تحملها في المال والبنية التحتية بلغت أكثر من 20 مليار دولار ويجب على المجتمع الدولي المساعدة لتحمل هذا العبء والعمل على إعادتهم إلى سوريا.

على أن باريس تحتفظ بتمايز مع واشنطن حول سياستهما في المنطقة، رغم التنسيق والتواصل بين الإدارتين، لكن هناك اختلاف في النظرة حول لبنان وسوريا كما تجاه عملية السلام في المنطقة. وعلى سبيل المثال كان موقف باريس واضحاً في رفض خطة الضم الإسرائيلية لمناطق في الضفة الغربية، ناهيك عن قضايا أخرى في المنطقة منها الملف الإيراني.

ويقول المتابعون للزيارة إن فرنسا وكل المجتمع الدولي لا يزالان يعتبران أن المسؤولية الأولى عن الأزمة تقع على عاتق اللبنانيين أولاً، وأن عليهم أن يبادروا أولاً حتى يبادر الآخرون لمساعدتهم، ما يعني أن المنظومة الدولية التي تتعاطى الشأن اللبناني تعزف كلها على وتر واحد وهو أن لا مساعدات للبنان لتمكينه من التعافي إذا لم تبادر الحكومة إلى إجراء الإصلاحات المطلوبة منه أولاً.

وقد تحدث لودريان في زيارته عن هلاك حتمي للبنان في حال عدم تحرك المسؤولين، واعتبر أركان السلطة أنه كان مفرداً في حكمه وقساوته على الواقع اللبناني. لكنه وجّه إدانة

إلى السلطة، وكذلك إلى قوى المعارضة، للتدليل كم أن وضع لبنان خطير. وهو قال صراحة إن الإصلاح يجب أن يكون حقيقيا وجديا، وليس على شاكلة إجراءات شكلية، أو تعيينات تسمى إصلاحات، وليس على شاكلة قوانين تحمل العنوان الاصلاحى، فيما مضمونها فارغ، أو مفرغ من أي محتوى له علاقة بالإصلاح مثل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وكذلك التعيينات والتشكيلات القضائية المعطلة.

كما أعلن دعمه التدقيق التشريحي في حسابات مصرف لبنان أو غيرها، شرط إزالة العقبات القانونية المخفية من أمامه كما دعم الإصلاح في قطاع الكهرباء ودعا إلى تعزيز الشفافية. لكن كان ضروريا إبداء المسؤولين رأيا موحدا حول أن لبنان يعاني كمًا هائلًا من الأزمات والتعقيدات والضغط: الانقسام السياسي الحاد، الأزمة الاقتصادية، الانهيار المالي، النازحون والعبء الذي يشكلونه، الفلسطينيون، والعدو الاسرائيلي جنوبا، وها هي تركيا تحضر بدورها في منطقة الشمال اللبناني تحديدا..

وبالنسبة إلى الحكومة، فإنها ماضية في برنامجها الاصلاحى، ومقتنعة بأن الخطوات التي أنجزتها هي في صلب وجوهر العملية الإصلاحية، ومعتبرة أن مواقف بعض الدول التي تنتقد إصلاحات الحكومة، تتدرج في سياق الضغط السياسي. علما أن أزمة وباء كورونا ألقت بتداعياتها السلبية على كل العالم، ولبنان من ضمن هذا العالم، والشلل الاقتصادي وغير الاقتصادي موجود في كل العالم، ووضع لبنان في هذا المجال يشبه وضع أي دولة. وستشهد الفترة المقبلة تدرجا جديدا في الإصلاحات، يتمثل في التعيين المتتابع للهيئات الناظمة في الكهرباء والاتصالات والطيران المدني، إضافة إلى خطوات مهمة أبرزها إعداد التشكيلات الدبلوماسية الموضوعة حاليا على نار هادئة لإنجازها في فترة ليست بعيدة، وبعدها تم إقرار دورة خفاء الجمارك بعد تجميدها لسبع سنوات، سيصار إلى إقرار دورة الدرك، في ظل بعض العقبات حول التوازنات الطائفية خاصة حول تعيينات مأموري الأحرار.

وقد وضع المسؤولون الرسميون الزوار الأجانب ومنهم لودريان في أجواء كل ذلك، لكن الواقعية تقتضي القول أن لا أموال متوقعة للبنان من ناحية الخليج، وتحديدًا من قطر والكويت. بل قد يصار إلى منح لبنان بعض التسهيلات، خصوصًا في مجال النفط وثمة عمل اليوم على الجبهة العراقية. وهذا مردّه ليس فقط الموقف السياسي من حزب الله، بل هناك أسباب جوهرية تتعلق باقتصاديات هذه الدول التي شهدت تراجعًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، وخصوصًا بعد تفشي وباء كورونا والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو الأمر الذي دفع كل دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عمان، إلى الاستدانة بمليارات الدولارات لتغطية العجز في موازاناتها.

فرنسا وحزب الله

ولناحية المجتمع الدولي هو لا يريد انهيار لبنان بدليل زيارة وزير الخارجية الفرنسي وغيره، ولكن المجتمع الدولي في الوقت نفسه لا يريد مساعدة لبنان مجانًا والموقف الأميركي خير دليل، والذي يبدو مرتبكا مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في الثالث من تشرين الثاني. لكن على سعيد زيارة لودريان، لا بد من التوقف عند زيارته الضاحية الجنوبية، وهي المنطقة التي ينظر إليها الغرب في شكل عام بحذر يصل إلى درجة القلق والهوس مع اعتباره لها مقرا رئيسيا لحزب الله.

يجب التذكير هنا أن باريس تحتفظ بنظرة خاصة للحزب تختلف فيها عن نظرة واشنطن وغيرها من دول غربية لا تنظر بعين الرضا إلى لقاء مسؤول فرنسي كبير مع حزب مصنف إرهابيا. ففي العلن، تميز باريس بين ما تقول إنهما جناحان عسكري وسياسي للحزب، بينما ذهبت الإدارة الأميركية إلى استعداد الحزب بأركانه كافة.

وقد حظوزير أوروبا والشؤون الخارجية في الضاحية الجنوبية، المنطقة الخاضعة دوما للأحكام المسبقة، بناء على طلبه على أن يكون اللقاء في حارة حريك، علما أن الرئيس

الفرنسي إيمانويل ماكرون كان قد اختار زيارة مركز المؤسسة في عين الرمانة قبيل وصوله إلى سدة الرئاسة.

كان عنوان الزيارة مدني لمؤسسة غير طائفية تنشط إنسانياً، لكنها جاءت بعلم الحزب وحتى مباركته وبتنسيق مع جهات أمنية رسمية تولت حراسة الزيارة، في ظل انتقادات من قبل معارضي ومخاصمي الحزب من الأطراف التي إعتبرت أنها تمثل المحور الذي يجب على باريس التواصل معه في الزيارة واستتكرت زيارة مسؤول فرنسي كبير الى الضاحية. اللقاء أتى في إطار الحرص الفرنسي على التواصل مع المؤسسات الإنسانية والتنموية التي تشترك في عملها مع مؤسسات فرنسية وغربية. لكن الأهم كان أن حديث لودريان هناك بدا معدلاً نوعاً ما عن كلامه في الخارج رغم تشديده المستمر على الإصلاحات.

وتحدث لودريان عن خطة دعم للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لديه عبر بلاده وأصدقائها، في ظل ما يحكي أميركيا عن شعار لا إنهياري ولا إستقرار وحديث حتى في أوساط فرنسية ناهيك عن الأوروبية، عن أفغنة وصوملة لبنان، لا يشاركها الضيف الفرنسي الرؤية الذي انتقد الاحادية المطلقة للسياسة الدولية.

وهو أبدى ضرورة حماية النموذج اللبناني المتنوع ومنع إنهياريه. ولتأدية دورها في البلد لا تبدو فرنسا في وارد مقاطعة حزب الله الذي تبدو العلاقة معه جيدة علما ان الطرفين يريدان إبقاء التواصل، وباريس تحرص على تمرير المرحلة مع الحزب وان لم يبق التواصل دوماً على الوتيرة نفسها. وثمة من يلفت النظر الى أن واقع الحزب في لبنان يفرض على فرنسا مراعاته، من دون ربط ذلك بعلاقتها المتذبذبة وحتى السيئة أحياناً، مع إيران، ولودريان نفسه إحتفظ بالموقف المتماهي مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب لدى اغتيال القائد العسكري الايراني قاسم سليمان في بغداد أوائل العام الحالي، برغم أن باريس كانت من أشد الداعمين للاتفاق النووي مع إيران.

وأبدى الوزير الفرنسي، إزاء الكلام حول ضرورة تمايز فرنسا، التي تعرف المنطقة عن كثب، عن سياسة غربية أميركية قد تؤدي الى الإنهياري وتريد تدفيع الشعب الثمن، إيجابية

ووعد بأخذ ذلك بعين الاعتبار.. وقد يكون بذلك يهتم بتمرير المرحلة الحالية حتى الانتخابات الاميركية.

ويبدو أن الضيف الفرنسي يعي خطورة انفلات الامور في لبنان وانعكاس ذلك على أوروبا القريبة جدا من بوابة قبرص في حال حصل نزوح جماعي للاجئين ستكون القارة العجوز هدفه الرئيسي.

وبعد أن قدم لبنان نموذجا يحتذى عبر استقباله مليوناً ونصف مليون نازح ما يوازي 170 مليوناً في الإتحاد الأوروبي نسبة إلى عدد السكان، علماً أن بلاد أوروبية لجأت إلى إقفال حدودها في وجه النازحين، بات على أوروبا مساعدة لبنان على تخطي أزمته على هذا الصعيد، وهو ما يعلمه تماماً الجاني الفرنسي كما ظهر في لقاء الضاحية حيث كان الحديث صريحاً جداً حول هذه النقطة وغيرها.

خلاصة الأمر أن باريس تدرك دقة الوضع اللبناني خاصة في هذه المرحلة، وهي التي تحتفظ بقوة كبيرة في إطار القوات الدولية اليونيفيل في الجنوب وتخشى عليها من أي تطور دراماتيكي في منطقة ملتهبة بالأحداث، وهو ما يفسر تأييد فرنسا لحياض لبنان بمعنى نأيه بنفسه عن معارك المنطقة التي يرتبط مستقبل لبنان باستقرارها، رغم أن كثيرين يصنفون جولة لودريان في إطار مقابل للحياض عبر تدخله في الشؤون اللبنانية، فالوزير الفرنسي كان جافاً في لهجته الأمر، وإن المحقة، للبنانيين في تحمل مسؤولياتهم ودخل حتى في تفاصيل الإصلاح في القطاعات التربوية والصحية والمستشفيات والجامعات، وعلى وجه الخصوص الكهرباء. ورغم تأييده لدعوة الحياض، فإن ليونة الوزير الفرنسي في حديثه عن حزب الله وعدم معاداة باريس للمقاومة في لبنان تفسران كونهما الأول هو حفظ استقرار الجنوب وطيعاً قواتها فيه.